# الثورة الفلسطينية في رحاب الديمقراطية 3-3

**توقفت عملية السلام طوال فترة حكم نتنياهو، وتوقفت معها العمليات الانتحارية، ووصل الوضع إلى مرحلة انسداد تام انتهت بوصول إيهود باراك مرشح حزب العمل بأغلبية بسيطة أضطرته إلى التحالف مع بعض الأحزاب الدينية الرافضة لاتفاقات أوسلو ومدريد. وبدأ باراك خطوات عرجاء لإحياء العملية السلمية وسط ضغوط داخل حكومته الائتلافية مارستها الأحزاب الدينية المتطرفة التي طالما هددت بانسحابها من الحكومة، ثمّ عادت من جديد العمليات الانتحارية.. وتبعاً لذلك جاءت سياسة باراك مرتبكة ومتناقضة، حيث كان يتحدث عن السلام في خطابه السياسي، ويمارس غطرسة القوة وإرهاب الدولة عمليا بحجة الرد على العمليات الانتحارية، واتهام السلطة الوطنية بدعمها والوقوف ورائها.**

أحمد الحبيشي

فشل باراك في الجمع بين سياسة العصا والجزرة.. وتزايدت المطالبة باستقالته قبل إنهاء فترته الدستورية، وفعل ذلك بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية في أواخر عهد الرئيس كلينتون.. ثمّ جاء بعده أيريل شارون الذي انتهج ـــ وما يزال ـــ سياسة معادية للسلام تنفيذاً لبرنامجه الانتخابي الذي تعهد فيه تعطيل اتفاقات أوسلو ومدريد وتقويض السلطة الوطنية الفلسطينية بوصفها أبرز مخرجات تلك الاتفاقات.

منذ اللحظة الأولى لوصوله إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية أدرك شارون أنّ إعلان الحرب على الفلسطينيين وسلطتهم الوطنية هي الوسيلة الوحيدة لتنفيذ أهداف برنامجه الانتخابي.. وهكذا جاءت حربه الجديدة ضد الشعب الفلسطيني أبشع من الحرب التي قادها ضد المقاومة الفلسطينية في لبنان عام ١٩٨١م، وجاءت مذابحه ومجازره الجماعية الأخيرة في أراضي السلطة الوطنية أفظع وأوسع من المجازر التي ارتكبها بحق الفلسطينيين في لبنان عندما كان وزيراً للدفاع.

لم يخف شارون وغلاة اليمين في حزب الليكود رفضهم لاتفاقات أوسلو ومدريد، ولذلك فقد سعوا على الدوام إلى ضرب هذه الاتفاقات من خلال الحرص على تدمير السلطة الوطنية، وقطع الطريق أمام مفاوضات الحل النهائي المعنية بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.. ولذلك كانت حكومة الليكود ترد فوراً على أية عملية انتحارية تقوم بها المنظمات الفلسطينية التي ترفض اتفاقات أوسلو أيضاً مثل "حماس" و"الجهاد"، ويكون هذا الرد موجهاً بشكل عنيف صوب البنية التحتية للسلطة الفلسطينية مثل المطارات وأجهزة الأمن والشرطة والمؤسسات الإعلامية والإدارية.

وحين اضطرت السلطة إلى إنقاذ ما تبقى من بنيتها الأساسية التي حطمتها الآلة العسكرية الشارونية، وحماية مواطنيها من المجازر الدموية اليومية، فقد فعلت ذلك بوسائل مختلفة من بينها التوجه إلى المجتمع الدولي كي يتدخل بممارسة الضغوط على حكام تل أبيب لإيقاف حرب الإبادة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، وإجبار حكومة شارون على استئناف العملية السلمية.. بيد أنّ شارون لم يتردد في المناورة من خلال إملاء شروط تعجيزية لا تستهدف وقف الحرب، بل توليد حرب أهلية داخلية بين السلطة الوطنية والفصائل التي ترفض اتفاقات أوسلو ومدريد، وصولاً إلى استكمال تقويض السلطة الوطنية التي تعتبر إحدى أهم نتائج هذه الاتفاقات بأيدي الفلسطينيين أنفسهم!!

لا ريب في أنّ السفّاح شارون نجح في تحقيق جزء كبير من أجندة حربه العدوانية المسعورة ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية الصامدة حتى أصبحت دائرة الخيارات السلمية أمام السلطة تضيق أكثر فأكثر، ولم يبقَ أمامها سوى خيار تقديم المزيد من التنازلات من دون أفق واضح.. فيما يزداد حجم الفواتير المتراكمة التي ينبغي للفلسطينيين تسديدها في الظروف الصعبة الراهنة.. ويزيد من خطورة هذا الوضع انحياز الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مطلق إلى جانب حكومة شارون التي فرضت حصاراً خانقاً على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مكتبه بمدينة رام الله حتى الموت، وتستعد بعد وصول حركة «حماس» الى السلطة لفرض حصار اقتصادي ومالي شامل على السلطة الفلسطينية كلها والشعب الفلسطيني بأسره.

> فوز «حماس» بقدر ما يفرض على الجميع واجب احترام ارادة الشعب الفلسطيني الحرّة، بقدر ما يفرض على «حماس» ايضا واجب احترام ارادة الشعب الفلسطيني الذي انتخب رئاسة السلطة الوطنية على قاعدة برنامج انتخابي يكتسب شرعيته من ذات الشرعية التي أوصلت «حماس» الى حكومة السلطة .

لم يكن أمام الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في مثل هذه الظروف غير خيار واحد يتمثل في الحفاظ على وحدته الوطنية، وتفويت الفرصة على مخطط شارون الرامي إلى إشعال حرب أهلية داخلية بين الفلسطينيين، تكون بديلاً عن حرب الإبادة التي يشنها ضدهم إن اضطر إلى إيقافها مكرهاً.. ولا ريب في أنّ هذا الخيار فرض على الشعب الفلسطيني بمختلف قواه السياسية ضرورة إعادة تقويم الوضع السياسي الإقليمي والدولي، والاتفاق على استراتيجية واضحة وأهداف محددة، ووسائل فعالة لتحقيقها، بما في ذلك صياغة خطاب سياسي واقعي جديد، يمتلك القدرة على إقناع العالم بأنّ حكام تل أبيب وعلى رأسهم السفاح أيريل شارون، هم الذين يرفضون السلام والتعايش مع الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بأسرها، وليس العكس.

ما من شك في ان هذه التحديات هي التي فرضت على حركة «حماس» الانخراط في العملية السياسية والتعاطي مع بعض آلياتها بدءاً بتفاهمات القاهرة عبر الوسيط المصري الوزير عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات العامة، مرورا بإعلان ما تسمى الهدنة المؤقتة، وانتهاءً بقبول المشاركة في الانتخابات التشريعية وفوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وهو الفوز الذي يؤهلها لتشكيل حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية وما يترتب على ذلك من التزامات وتحديات يصعب على «حماس» من موقعها الجديد في السلطة تجاوزها أو تجاهلها أو التنكر لها.

> السلطة الفلسطينية هي نواة دولة تحتاج الى البقاء والاستمرار .. واستمرار الرعاية والدعم من الدول العربية والمجتمع الدولي يأتي في مقدمة شروط بقاء واستمرار هذه الدولة التي تمثل السلطة نواتها الأساسية، وهو ما أدركته «فتح» عندما كانت تقود منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وستدركه حتما «حماس» عندما حلّت محل «فتح» بطريقة ديمقراطية .

ما من شك في أن فوز «حماس» بقدر ما يفرض على الجميع واجب احترام ارادة الشعب الفلسطيني الحرة، بقدر ما يفرض على «حماس» ايضا واجب احترام ارادة الشعب الفلسطيني الذي انتخب رئاسة السلطة الوطنية على قاعدة برنامج انتخابي يكتسب شرعيته من ذات الشرعية التي اوصلت «حماس» الى حكومة السلطة.

> كان سهلاً على «حماس» اطلاق الشعارات والبيانات وصواريخ «القسام» عندما كانت في الشارع ، بينما كانت «فتح» تدفع من موقعها في السلطة ثمن كل ذلك.. لكن الوضع الآن تغير تماما ، فسوف يتعين على حكومة «حماس» مراعاة مسؤوليتها الأولى عن أوضاع الشعب الفلسطيني المعيشية في غزة والضفة الغربية، ومسؤولية السلطة والحكومة ازاء الأمن والاقتصاد وتوفير الرواتب للموظفين والجنود في أجهزة السلطة المدنية والعسكرية ومرافقها الخدمية، وتمويل المشاريع الاقتصادية بما يكفل استكمال بناء البنية التحتية للسلطة الوطنية بما هي نواة للدولة الفلسطينية وبما هي ايضا احدى منتجات اتفاق «اوسلو» وغيرها من الاتفاقات الدولية التي التزمت بها حكومة السلطة، وعارضتها حركة «حماس» عندما كانت لا تعترف بها قبل الانتخابات الأخيرة.

والحال ان «حماس» السلطة ستختلف كثيراً عن «حماس» الشارع، فالسلطة هي نواة الدولة الفلسطينية المستقلة التي يرفضها يمين الليكود، والسلطة هي أحد ابرز منتجات اتفاقية اوسلو التي ترفضها حماس واليمين الاسرائيلي في آن واحد.

السلطة الفلسطينية هي نواة دولة تحتاج الى البقاء والاستمرار .. واستمرار الرعاية والدعم من الدول العربية والمجتمع الدولي يأتي في مقدمة شروط بقاء واستمرار هذه الدولة التي تمثل السلطة نواتها الأساسية، وهو ما أدركته «فتح» عندما كانت تقود منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وستدركه حتما «حماس» عندما حلت محل «فتح» بطريقة ديمقراطية.

كان سهلاً على «حماس» اطلاق الشعارات والبيانات وصواريخ «القسام» عندما كانت في الشارع، بينما كانت «فتح» تدفع من موقعها في السلطة ثمن كل ذلك.. لكن الوضع الآن تغير تماما، فسوف يتعين على حكومة «حماس» مراعاة مسؤوليتها الأولى عن أوضاع الشعب الفلسطيني المعيشية في غزة والضفة الغربية، ومسؤولية السلطة والحكومة ازاء الأمن والاقتصاد وتوفير الرواتب للموظفين والجنود في أجهزة السلطة المدنية والعسكرية ومرافقها الخدمية، وتمويل المشاريع الاقتصادية بما يكفل استكمال بناء البنية التحتية للسلطة الوطنية بما هي نواة للدولة الفلسطينية وبما هي ايضا منتجات اتفاق «اوسلو» وغيرها من الاتفاقات الدولية التي التزمت بها حكومة السلطة، وعارضتها حركة «حماس» عندما كانت لا تعترف بها قبل الانتخابات الأخيرة.

يبقى القول أن كثيرا من الحركات الثورية وصلت الى السلطة بالقوة، ثم قامت بتغيير اوضاع الدول والحكومات والمجتمعات التي تولت شؤونها بوسائل ثورية و جذرية، بيد ان انتزاع السلطة بالقوة لم يضمن بقاءً ابديا في السلطة للقوى الثورية التي مارست الديكتاتورية، وقفزت فوق الواقع من خلال تصميم شعارات وتنفيذ مهمات غير ممكنة التنفيذ، لكن حركة «حماس» فازت في الانتخابات الأخيرة بطريقة ديمقراطية وهو امتياز تفردت به الثورة الفلسطينية، الأمر الذي لن يمكن حركة «حماس» أثناء قيادتها لحكومة السلطة من الإنفراد بها وممارسة الديكتاتورية وفرض وصايتها على المجتمع، ولن يكون بمقدورها القفز فوق الواقع، وتجاهل مفاعيله الداخلية والاقليمية والعربية والدولية، بمعنى انها معنية باحترام قواعد الشرعية التي اوصلتها الى قمة السلطة، فمن يكتسب ثقة الناخبين عبر صندوق الانتخاب، ويصل الى السلطة عبر شروطها الذاتية وقوانينها الموضوعية، يفقدها عبر صندوق الانتخاب ايضا، في حالة عدم مراعاة قواعد العملية السياسية وتجاهل شروط وأدوات السلطة ومعاييرها .

نقلاً عن / «٢٦ سبتمبر»

# الانجرار وراء الحرب الحضارية ليس مصلحة إسلامية

برهان غليون *

خلق انهيار المعسكر الشيوعي، وزوال الاتحاد السوفياتي الممثل له، فجوة كبيرة في الأيديولوجية الدفاعية لنظام السيطرة الغربية في العالم. فقد كان العداء للمعسكر الشيوعي وما يمثله من القيم السلبية الوسيلة الرئيسية لدفع الجمهور الغربي الواسع إلى تأييد السياسات الأطلسية الهجومية والالتحاق بها من دون نقد ولا تساؤل، وبالتالي تبرير هذه السياسات والنفقات العسكرية الباهظة المرتبطة بها. والنجاح، انطلاقا من ذلك، إلى إقناع الرأي العام الدولي بأن السيطرة الغربية على العالم ليست أخلاقية فحسب لأنها تحول دون انتصار الشر، ولكنها حتمية أيضا، ولا يمكن التراجع عنها من دون تعريض مجتمعات الغرب ونظمها الديمقراطية وهويتها وثقافتها وقيمها وأسلوب حياتها اليومية للخطر الماحق.

وكان من الطبيعي أن يقود انحسار خطر هذا المسخ التاريخي الشيوعي وزواله من الوجود إلى تصاعد المواقف النقدية إزاء سياسات الهيمنة الغربية، تماما كما كان من المنتظر لزوال الحرب الباردة ومتطلباتها أن يقود إلى تراجع النفقات العسكرية وتنامي فرص التفاهم والتعاون الدوليين لتحسين شروط حياة المجتمع الدولي برمته ومعالجة أقسى مشكلة يعاني منها النوع البشري، أعني الفقر الذي يرزح تحت وطأته أكثر من مليار نسمة.

بيد أن مثل هذه التوجهات لم تكن تتضارب مع ما طبع السياسات الغربية والدولية عموما في القرنين الماضيين من حروب ومواجهات جعلت من تبني مبدأ الاستعداد للحرب وكسب النزاعات المحتملة القاعدة المثلى لتجنب حدوثها فحسب وإنما مع مصالح واسعة ونافذة ارتبطت بعقود طويلة من سيطرة مناخ المواجهة والحرب الباردة، وفي مقدمتها مصالح المركب الصناعي العسكري وبيروقراطية الدولة والجيش ومؤسسات الدفاع الإقليمية والعديد من القوى السياسية التي تتحالف معها.

وهكذا ما كان من الممكن ترك الاتحاد السوفياتي ينهار من دون السعي، من قبل هؤلاء، للبحث عن عدو جديد يبرر الاستمرار في السياسات الهجومية ذاتها التي تضفي المشروعية على السيطرة الغربية على العالم وتبرر استمرارها.

وقبل أن تبدأ أي حركة إسلامية باستخدام العنف على أي نطاق خارج البلدان الإسلامية، وجد أنبياء السيطرة الغربية في رفع العالم الإسلامي والعربي إلى مستوى الخصم التاريخي والحضاري الرئيسي للغرب المرتكز الوحيد لتمديد مناخ الحرب الباردة وتبرير سياسات السيطرة الغربية.

وهكذا شكل تشويه صورة العرب والمسلمين واستفزازهم خلال أكثر من ربع قرن مادة حرب باردة عالمية حقيقية لن يتأخر منظرو السيطرة الغربية عن إعطائها اسمها الجديد الخاص، الحرب الحضارية والصدام بين الثقافات.

ومنذ ذلك الوقت يمكن القول إن الحرب أصبحت سجالا بين المسلمين والعرب من جهة، والنخب الغربية اليمينية التي سعت ولا تزال إلى جر العالم بأكمله إلى تأييد موقفها العدواني والعنصري من الجهة الثانية.

في هذا السياق استعادت أيديولوجية تبرير السيطرة الدولية والسياسات الأطلسية الهجومية اللغة والشعارات ذاتها التي كانت تستخدمها ضد الاتحاد السوفياتي في حقبة الحرب الباردة السابقة.

فركزت وسائل الإعلام الغربية على الأخطار المتعددة التي يمثلها العالم العربي والإسلامي الذي يخضع في نظرها، مثله مثل الاتحاد السوفياتي السابق، لثقافة مناقضة في قيمها للثقافة الغربية الحديثة ومعادية لها، سواء في ما يتعلق باعتماده العنف في علاقاته مع الخارج واستلابه لمنطق القوة ومراكمة وسائل وأسلحة الدمار الشامل أو في محاولاته المستمرة لتفجير الأزمات الدولية والحروب الإقليمية أو في دفاعه عن نظم سياسية لا ديمقراطية تسمح للمغامرين من الحكام الديكتاتوريين والطغاة بالتلاعب بالجماهير ودفعها إلى العداء المجاني للخارج ولكل ما هو أجنبي في سبيل حرف انتباهها عن مشاكلها الداخلية التي تتسبب فيها سياسات أنانية ولاعقلانية.

وجاءت الحركات الجهادية الإسلامية التي تستخدم الإرهاب والخطف وقتل الرهائن وسائل للضغط على الدول الغربية، في أوضاع المواجهة القائمة في أكثر من مكان، لتكرس الاعتقاد الواسع الانتشار اليوم بأن عالم العرب والمسلمين لا يفهم إلا لغة القوة والعنف وإنه يفتقر إلى ثقافة التعايش والتفاهم والحوار والتفاوض التي هي لغة العصر ومصدر بناء اجماعات دولية لم يكن المجتمع الدولي في أي حقبة أكثر حاجة لها منه اليوم.

ولا نستطيع إلا أن نعترف بأن أصحاب هذه السياسة والمنظرين لها قد نجحوا في أمرين رئيسيين. الأول هو إقناع الرأي العام العالمي بصدق الصورة التي رسموها أو أرادوا رسمها للعالم العربي والإسلامي بوصفه عالما لا يعرف المدنية ويعيش على منطق القوة والعنف سواء في ما يتعلق بعلاقاته الداخلية بين المواطنين والحكام أو في علاقاته الخارجية مع غيره من المجتمعات.

والثاني جر العالم العربي والإسلامي بالفعل إلى الحرب الحضارية والثقافية التي أراد لها أن تكون بديلا عن الحرب الباردة ومنبع مشروعية لسياسات السيطرة والعدوان الغربية.

وبعد أن وقف المسلمون جميعا، شعوبا ومنظرين وسياسيين، عن حق ضد فكرة الحرب الحضارية في السنوات الماضية وطرحوا في مواجهتها، ومن أجل تفريغ منطقها من مضمونه، فكرة حوار الحضارات الذي تبنتها أيضا جماعات ومؤسسات غربية ودولية عديدة رافضة للاستسلام لمنطق الصراع الدولي المستمر وبناء العلاقات الدولية على قاعدة السيطرة من طرف والخضوع من طرف آخر، عاد المسلمون هم أنفسهم، أولا على أيدي الجماعات المتطرفة الإسلامية، ثم اليوم أكثر فأكثر على يد بعض الجماعات السياسية العلمانية، إلى العزف على نغم الحرب الثقافية والحضارية، بل وتبني فكرة هذه الحرب بوصفها حقيقة واقعة أو أكثر من ذلك أمرا مطلوبا لمواجهة إرادة الهيمنة السياسية والعسكرية والثقافية الغربية.

وشيئا فشيئا ستكتشف النظم العربية والإسلامية التي تعيش هي أيضا حالة من العجز المزمن في مساعيها التنموية وتواجه تحديات داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية لا مثيل لها، الفرص الاستثنائية التي تقدمها لها هذه الحرب الثقافية في سبيل التغطية على إخفاقاتها الخطيرة وتوجيه موجات الغضب الشعبية نحو الخارج، وبالتالي الهرب من المسؤولية وتأبيد سيطرتها على السلطة والموارد المحلية.

بهذا تكون شروط الحرب الباردة الجديدة التي أرادتها القوى الاستعمارية في الغرب قد تحققت بالفعل. ونحن نشهد كل يوم أحداث تطور هذه الحرب التي تستفيد من معطيات العولمة الإعلامية الدولية لتدمج في حركتها مجتمعات وشعوبا وجماعات لم تكن الحرب الباردة التقليدية قادرة على جذبها وتشغيلها فيها.

في هذا السياق وفي هذه البيئة الملتهبة التي تطبع العلاقات الإسلامية الغربية، ما كان لنشر الصور الكاريكاتيرية المسيئة لرسول الإسلام الكريم، وردود الفعل الإسلامية الغاضبة، ثم الردود الغربية على ردود الفعل هذه التي اتخذت شكل تحد للمشاعر الإسلامية الدينية باسم حرية التعبير، في الوقت الذي كانت تسيء فيه للمسلمين جميعا باتهامها غير المباشر لهم بتأييد الإرهاب، بل بالإيمان به كجزء من تعاليم الرسول، إلا أن تفجر أزمة أخذت وتأخذ أكثر فأكثر طابعا مأساويا بين المسلمين والغرب كان الطرفان بغنى عنها.

فإذا كان منطق الحرب يطمئن بعض القوى الاستعمارية المتطرفة، وفي مقدمها القوى الصهيونية التي سعت منذ عقود إلى الإيقاع بين الدول العربية والإسلامية والدول الغربية، كما عملت المستحيل من أجل فرط الحركة القومية العربية لفتح باب الصراعات الدينية والطائفية في الشرق الأوسط والعالم، فليس للمجتمعات الغربية أو لغالبيتها الساحقة أي مصلحة في استعداء المسلمين عليها وهم يشكلون ربع العالم أو ما يقارب ذلك، ويعيش قسم متزايد منهم على الأراضي الغربية.

وبالمثل، إذا كان هناك بين النظم العربية من يريد أن يحول أنظار شعبه عن مصاعبه الداخلية، بدفعهم إلى الانخراط في مواجهات خارجية لا تنتهي، فإن المجتمعات العربية التي تنوء تحت ثقل مشاكلها الداخلية غير المحلولة، بما فيها مشاكل احتلال أراضيها في فلسطين وسورية ولبنان، وتتعرض لهجوم منظم من قبل قوى الهيمنة الدولية، تدرك بعفويتها أنه لا مصلحة لها باستعداء كل قطاعات الرأي العام العالمي، أو بدفعها إلى الاعتقاد بأنها مجتمعات لا تفهم إلا لغة العنف والتدمير والقطيعة.

إن سياسة الدفع نحو الفوضى والتهديد بها تناسب من دون شك بعض الفئات المحشورة اليوم، في النظام والمجتمع معا، والتي تشعر بأن الأرض تميد من تحت أقدامها، ولها مصلحة في أن تخلط الأوراق وتشعل كل الحرائق الممكنة، وتعزل الشعوب العربية عن العالم وتسيء إلى سمعتها حتى تنفرد بها وتتفق مع خصومها من وراء ظهرها.

لكن الأغلبية العربية والإسلامية الساحقة تعرف أن مواجهتها الحقيقية والحضارية للغرب، ونجاحها في كسر هيمنته واستعادة المبادرة التاريخية، تتوقف على نجاحها في الخروج من المأزق والانسدادات التي وضعتها فيها السياسات الأنانية والمغامرة واللامسؤولة لقادتها، وأن التعاون مع المجتمعات الصناعية المتقدمة، في ميادين الاستثمار والصناعة والتقنية والعلوم، هو الطريق الرئيسية لذلك.

لا يعني هذا أن على الشعوب العربية والإسلامية الاستسلام أو عدم الرد على التحرشات التي تقوم بها القوى المتطرفة الغربية ولا القبول بعنصريتها.

بيد أن هناك ردودا أخرى، سياسية وقانونية وفكرية، على مثل هذه السياسات الخرقاء والإجرامية غير تلك التي لا تهدف إلا إلى تكريس الاعتقاد الشائع بعنف العرب والمسلمين وعدوانيتهم ونزعتهم السلبية للحرق والدمار.

ولا يستفيد من مثل هذه الردود سوى رؤوس الاستفزاز أنفسهم الذين يريدون، مثلهم مثل إسرائيل، عزل العرب وتهميشهم دوليا ودفعهم إلى الانغلاق على أنفسهم والغرق في حروبهم الداخلية ودمائهم، ومن وراء ذلك تبرير العنف الشامل الممارس عليهم من الخارج لضمان السيطرة على مواردهم وكسر إرادتهم.

وهنا تلتقي سياسات المحافظين الأميركيين الجدد تماما مع سياسات الأرض المحروقة التي تمارسها بعض النظم التي تسعى إلى التمديد لنفسها بأي ثمن، والتي وجد بعض القوميين الجدد الضيقي الأفق في سياساتها المغامرة مهربا من ضرورة المراجعة وقناعا للعجز والانحسار.

إن الردود العنيفة على التحرشات العنصرية لبعض تيارات الرأي العام الغربية لا توجه رسالة مقلقة للعالم أجمع بما تقدمه له من مظاهر فقدان السيطرة على النفس عند المسلمين، وإنما للعرب أنفسهم الذين يخشون أن تتحول أساليب الرد العنيفة على الخصوم الخارجيين إلى أساليب مقبولة ومتبعة في الرد على الخصوم أو المنافسين الداخليين من أصحاب الأديان أو العقائد السياسية والفكرية الأخرى.

* كاتب سوري